مدير الصندوق المغربي للتقاعد يؤكد:

رفع نسبة الاشتراكات وسن الإحالة على التقاعد حتمي بداية السنة القادمة

محمد العلوي العبدلاوي

سعاد شاغل

في انتظار مشورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول إصلاح منظومة المعاشات المدنية، وذلك لإعداد مشروع قانون حول إصلاح أنظمة التقاعد قبل المصادقة عليها من طرف البرلمان بغرفتيه. مدير الصندوق المغربي محمد العلوي العبدلاوي أكد في حوار خص به جريدة «الأحداث المغربية» أنه إذا ما تمت المصادقة على مشروع القانون فإن رفع نسبة الاشتراكات ستطبق ابتداء من شهر يونيو 2015 في حين أن رفع السن سيدخل حيز التطبيق انطلاقا من شهر يونيو من نفس السنة.

وأضاف مدير الصندوق المغربي للتقاعد «أن العجز انطلق»، فنظام المعاشات المدنية أصبح يسجل عجزا مستمرا وذلك منذ يونيو الماضي، إذا لم تغط الاشتراكات نفقات الخدمات المقدمة للمنخرطين. فالصندوق يسجل عجزا متراكما يتراوح مابين 400 إلى 500 مليون درهم، وهو ما أدى إلى اللجوء إلى احتياطيات نظام المعاشات المدنية من أجل تمويل العجز المسجل خلال الأشهر الماضية.

وأوضح مدير الصندوق المغربي للتقاعد أن اللجوء الدائم والمستمر إلى الاحتياطات، التي تقدر حاليا بحوالي 80 مليار درهم سيؤدي إلى نفاذها بحلول سنة 2022.

وبما أن للإصلاح تكلفة فإن التأخر في الإصلاح له تكلفة. العلوي العبدلاوي لم يتردد في التأكيد على أن الإصلاح سيكون مكلفا ومؤلما لكنه استعجالي، سيتم في المرحلة الأولى بشكل تدريجي وعبر العديد من المراحل المقياسية، من بينها معدل الاقتطاعات، ومعدل القسط السنوي ثم سن الإحالة على التقاعد. واعتبر أن التأخر في الإصلاح أمر في غاية الخطورة، إذ يستوجب الرفع من نسبة الاشتراكات من 20 في المائة حاليا إلى أزيد من 50 في المائة وهو أمر «مجحف» سواء بالنسبة للمنخرطين أو الدولة. مقابل كل درهم مقتطع، يستفيد المنخرط من درهمين من الخدمات وهو ما يؤدي إلى تفاقم العجز في تسديد ديون نظام المعاشات المدنية.

فيما يخص تحديد سن الإحالة على التقاعد، أوضح مدير الصندوق المغربي للتقاعد، أن نظام المعاشات المدنية لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات والتغيرات التي يعرفها العالم، حيث أن نظام المعاشات ومنذ إحداثه سنة 1930 ومنذ ستين سنة وهو جامد لا يتغير وحان الوقت لتغييره كي يواكب التطور المسجل في المغرب على مستوى التحسن الإيجابي للأمل في الحياة، والتأخر في الولوج للوظيفة العمومية.

الأكثر من ذلك، أصر مدير الصندوق المغربي للتقاعد على ضرورة رفع السن، والرفع من نسبة الاشتراكات وكذا طريقة احتساب المعدل وذلك لمعالجة أزمة الصندوق الذي أصبح مهددا بالإفلاس.